جامعة القاهرة
كليـة الحقـوق

إنهـــــاء عقـــد
العمل لأسباب اقتصادية

- دراسة مقارنة بين قانوني العمل المصري و المغربي -

رسالة للحصول على درجة الماجستير في الحقوق

مقدمة من الباحث
الحسني عبد الحليم

لجنة الحكم والمناقشة

الدكتور أحمد حسن البرعي أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية بكلية الحقوق جامعة القاهرة	مشرفًا ورئيسًا
الدكتور محمد أحمد إسماعيل أستاذ التشريعات الاجتماعية بكلية الحقوق جامعة بني سويف	عضوًا ومشرفًا
الدكتورة نبيلة إسماعيل رسلان أستاذة القانون المدني، بكلية الحقوق جامعة طنطا	عضـــــــــوًا
الدكتور رمضان عبد الله صابر أستاذ مساعد التشريعات الاجتماعية بكلية الحقوق جامعة بني سويف	عضـــــــــوًا

1435هـ - 2014م

(وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

إهـــــداء

إلى روح (والدي)... رحمه الله

إلى والدتي... التي غمرتني بصالح الدعاء

إلى زوجتي... رفيقة الخير والعلم والعمر... عرفانًا وتقديرًا

إلى ولدي (آلاء – أنس)...

إلى كل من علمني حرفًا...

إلى الحياة بكل معانيها...

أهدي هذا العمل المتواضع،،،

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ومولانا حبيبنا وقرة أعيننا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين اللهم صل على سيدنا محمد وآل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم وآل سيدنا إبراهيم وبارك على سيدنا محمد وآل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم وآل سيدنا إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد وبعد شكري لله العلى القدير، وصلاتي وسلامي على المبعوث رحمة للعالمين، أرى لزامًا علي أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير، والاعتراف بالفضل لأستاذي الجليل، د. أحمد حسن البرعي، أستاذ ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية بكلية الحقوق جامعة القاهرة، وأستاذي الجليل، د. محمد أحمد إسماعيل، أستاذ التشريعات الاجتماعية بكلية الحقوق جامعة بني سويف، لكرم تفضلهما بالأشراف على هذه الرسالة، رغم أعباءهما. فقد نال موضوع البحث اهتمام سيادتهما، ونلت شرف الإفادة من علمهما الغزير وخبراتهما الثرية. فكان عطاء سيادتهما زاخرًا بعمق الرؤية العلمية في دقة الملاحظات والإرشادات، والحرص على التأصيل والمتابعة والمراجعة الدقيقة، وإضافة إلى ذلك، لمست رحابة صدر وخلق كريم، وسيادتهما أهل لكل ذلك. فجازاهما الله عني خير الجزاء.

والشكر والتقدير موصول لكل من أسهم في تسهيل مهمتي العلمية، بأن وقف بجانبي أو أشد من أزرى أو مد لي يد المساعدة والعون.

وعلى الله فليتوكل المتوكلون،،،

مقـــدمة

مقدمـــة:

إن قانون العمل يعالج أمور الطبقة العامة، والتي تمثل جزءًا كبيرًا من المجتمعات، هذه الفئة من المجتمع عاشت سلسلة من الصراعات بين دموي وغير دموي، إلى أن حصلت على حقوقها التي طال حرمانها منها، فوضعت تشريعات العمل لراحتها واستقرارها وحمايتها اجتماعيًا واقتصاديًا.

وقد كان الجهد واضحًا في تدخل التشريعات لتحدد ظروف العمل، وشروطه والمسائل الناشئة من علاقات العمل كالبطالة والحوادث، ونقابات العمال، والاتفاقيات الجماعية، ... وغير ذلك من المسائل التي تؤدي إلى تحسين ظروف العمل، وأصبح عقد العمل يختلف عن غيره من العقود، فهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بشخص العامل، باعتباره إنسانًا وعضوًا في المجتمع[1].

وشهدت الآونة الأخيرة مجموعة من التقلبات الاقتصادية التي اهتزت لها موازين الكثير من اقتصاديات الدول، ولم تكن المؤسسات الاقتصادية في مصر التي تشغل أعدادًا كبيرة من العمال بمعزل عن تلك الاقتصاديات بل من بين الاقتصاديات، تأثيرًا بالتقلبات الاقتصادية سواء من حيث إغلاق المؤسسات ومن حيث تسريح العمال بمجموعات كبيرة.

وقد صادفت هذه التقلبات الاقتصادية، مشاكل يعاني منها الاقتصاد الوطني– المصري– كسائر اقتصاديات الدول النامية، كتنامي البطالة، والتي تعد من بين الآفات الاجتماعية الأكثر خطرًا، والتي تهدد المجتمع بالتفكك، فالسياسة الحكومية رغم كل برامجها لامتصاص حدة البطالة، إلا أنها في تزايد مستمر، ومشكلة ضعف القدرة الشرائية للمواطن المصري، حيث رغم توفر النسبة الساحقة من العمال على عمل قار، إلا أن الأجر الشهري لا يكفي لسداد التكاليف الضرورية للمعيشة، ومشكلة البنية التحتية للمؤسسات الاقتصادية، التي ستجعلها غير قادرة على منافسة منتوجات السوق الخارجية لا على مستوى الجودة ولا على مستوى الأسعار.

ونظرية الإنهاء لأسباب اقتصادية هي نظرية حديثة، ابتدعها القضاء الفرنسي، حيث ظهرت لأول مرة في اجتهادات القضاء الإداري التي صدرت في شأن تطبيق مذكرة 24 مايو 1945، المتعلقة بموضوع التشغيل، حيث قرر مجلس الدولة الفرنسي، أنه في حالة الإنهاء لأسباب اقتصادية، يجب الحصول على إذن مسبق من الإدارة[2].

---

1 – محمد حماد محمد أحمد، آثار إنتهاء عقد العمل، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، 1981، ص أ.

2– Jean- Emmanuel RAY, droit du travail droit vivant, éditions uaisons, 7e édition 1998, P: 198.

فهرس المحتويات

الموضوعات	رقم الصفحة
مقدمــة	2
الباب التمهيدي أحكام الإنهاء الاقتصادي في مستويات العمل الدولية والأسباب الأخرى المؤدية إلى الإنهاء	6
الفصل الأول: أحكام الإنهاء الاقتصادي في مستويات العمل الدولية	6
المبحث الأول: الإتفاقية رقم 158 لسنة 1982 بشأن "إنهاء الاستخدام بمبادرة صاحب العمل"	8
المبحث الثاني: التوصية رقم 166 لسنة 1982 بشأن "إنهاء الاستخدام بمبادرة صاحب العمل"	13
الفصل الثاني: الأسباب الأخرى المؤدية إلى الإنهاء	15
المبحث الأول: تحديد المفاهيم	16
المطلب الأول: مفهوم الفصل من الخدمة	16
المطلب الثاني: مفهوم فسخ عقد العمل	23
المطلب الثالث: مفهوم إنهاء عقد العمل	24
المبحث الثاني: بيان الاختلافات الموجودة بين الإنهاء والأسباب الأخرى	25
المطلب الأول: التمييز بين الإنهاء والفصل	25
المطلب الثاني: التمييز بين الإنهاء والفسخ	26
الباب الأول ماهية الإنهاء لأسباب اقتصادية	29
الفصل الأول: مفهوم السبب الاقتصادي	30
المبحث الأول: المفهوم الضيق والواسع للسبب الاقتصادي	30
المطلب الأول: المفهوم الضيق للسبب الاقتصادي	30
المطلب الثاني: المفهوم الواسع للسبب الاقتصادي	32
المطلب الثالث: نطاق تطبيق نظام الإنهاء الاقتصادي	40
الفرع الأول: المؤسسات الخاضعة للإنهاء الاقتصادي	40
الفرع الثاني: الشروط المتطلبة في المؤسسات الخاضعة للإنهاء الاقتصادي	42
المبحث الثاني: تمييز السبب الاقتصادي عن باقي المصطلحات المشابهة له	45
المطلب الأول: السبب الاقتصادي والقوة القاهرة	45

الموضوعات	رقم الصفحة
المطلب الثاني: السبب الاقتصادي وتغيير المركز القانوني لصاحب العمل	47
المطلب الثالث: السبب الاقتصادي وانتهاء عقود العمل بسبب انتهاء أشغال الورش	51
المبحث الثالث: المعايير القانونية للإنهاء الاقتصادي وأولوياته	52
المطلب الأول: المعايير القانونية للإنهاء الاقتصادي	52
الفرع الأول: معيار إلغاء الوظيفة كمعيار قانوني	52
الفرع الثاني: إرادة صاحب العمل كمعيار قانوني	54
الفرع الثالث: عدم إتصال الإنهاء من حيث أسبابه بشخص العامل	55
المطلب الثاني: قواعد تطبيق الضوابط الموضوعية لاختيار العمال	56
الفرع الأول: صلاحيات اختيار العمال	56
الفرع الثاني: معايير ترتيب العمال	57
الفصل الثاني: الشروط الموضوعية والإجرائية للإنهاء الاقتصادي	61
المبحث الأول: الشروط الموضوعية للإنهاء الاقتصادي	62
المطلب الأول: أن يكون سبب الإنهاء حقيقيا	62
المطلب الثاني: أن يكون سبب الإنهاء جديا	64
المبحث الثاني: الشروط الإجرائية للإنهاء الاقتصادي	66
المطلب الأول: مرحلة الإخبار والاستشارة والتفاوض	66
الفرع الأول: تبليغ العمال لإجراء الإنهاء الاقتصادي	66
الفرع الثاني: الاستشارة والتفاوض مع النقابة الممثلة للعمال	70
الفرع الثالث: تحرير محضر بشأن الاستشارات والمفاوضات	72
المطلب الثاني: مرحلة الحصول على موافقة السلطة الإدارية	73
الفرع الأول: تقديم الطلب إلى اللجنة المكلفة	73
الفقرة الأولى: شكليات تقديم الطلب وتوقيته	74
الفقرة الثانية: إشفاع الطلب بالإثباتات اللازمة	76
الفرع الثاني: اللجنة المكلفة بالبت في طلب الإنهاء	77
الفقرة الأولى: تكوين اللجنة	78
الفقرة الثانية: مهام اللجنة	81
الفرع الثالث: صدور قرار اللجنة الإدارية	84

الموضوعات	رقم الصفحة
الفقرة الأولى: شكل القرار الصادر عن اللجنة الإدارية	84
الفقرة الثانية: مضمون القرار الإداري	85
الفقرة الثالثة: الآثار القانونية للقرار الإداري	86
الباب الثاني الرقابة القضائية على الشروط الموضوعية والإجرائية والحلول القانونية للإنهاء الاقتصادي	91
الفصل الأول: الرقابة القضائية على الشروط الموضوعية والإجرائية للإنهاء الاقتصادي	91
المبحث الأول: الرقابة القضائية على الشروط الموضوعية	91
المطلب الأول: مراقبة حقيقة السبب الاقتصادي وكفايته	91
الفرع الأول: الإتجاه الرافض لاختصاص المحاكم العادية	92
الفرع الثاني: الاتجاه المؤيد لاختصاص المحاكم العادية	93
الفرع الثالث: رأينا من رقابة القضاء العادي على جدية وحقيقة السبب الاقتصادي	96
المطلب الثاني: مراقبة القضاء للإنهاء الاقتصادي المقنع	97
الفرع الأول: الإنهاء المقنع بتخفيض ساعات العمل	97
الفرع الثاني: الإنهاء المقنع بتغيير المركز القانوني لصاحب العمل	100
الفرع الثالث: الإنهاء المقنع بالإستقالة أو المغادرة الطوعية	104
الفرع الرابع: الإنهاء المقنع بتغيير مركز العمل	108
الفقرة الأولى: تغيير مكان العمل	109
الفقرة الثانية: تغيير رتبة العامل	110
المبحث الثاني: الرقابة القضائية على الشروط الإجرائية	113
المطلب الأول: مدى اختصاص القضاء الإداري	113
الفرع الأول: الطعن الإداري ووقف التنفيذ	113
الفرع الثاني: طلب إلغاء القرار الإداري	115
المطلب الثاني: مدى اختصاص القضاء العادي	119
الفرع الأول: مراقبة الشروط الشكلية التمهيدية للإنهاء	120
الفرع الثاني: التعويضات المستحقة للعمال بسبب الإنهاء الاقتصادي	123
الفصل الثاني: الحلول القانونية للإنهاء الإقتصادي	131
المبحث الأول: بدائل الإنهاء الإقتصادي بمصر	131
المطلب الأول: الإنقاص من ساعات العمل وتغيير طبيعته	132

الموضوعات	رقم الصفحة
الفرع الأول: الإنقاص من ساعات العمل	132
الفرع الثاني: تغيير في طبيعة العمل	133
المطلب الثاني: الإنقاص من أجر العامل	136
المبحث الثاني: بدائل الإنهاء الاقتصادي بالمغرب	141
المطلب الأول: شروط تطبيق مساطر معالجة المقاولة	142
الفرع الأول: الصفة التجارية لصاحب العمل	142
الفرع الثاني: توقف المقاولة عن سداد الديون	143
الفقرة الأولى: النظرية التقليدية	144
الفقرة الثانية: النظرية الحديثة	144
المطلب الثاني: مخطط التسوية القضائية	145
الفرع الأول: مخطط استمرارية المقاولة	146
الفرع الثاني: مخطط تفويت المقاولة	148
خاتمة	152
قائمة مراجع	156
الملخص	168

ملخص

موضوع هذه الرسالة هو إنهاء عقد العمل لأسباب اقتصادية، دراسة مقارنة بين قانوني العمل المصري والمغربي، وقد تمت تغطيته من خلال بحث العناصر التالية، استعراض أحكام الإنهاء الاقتصادي في مستويات العمل الدولية، ثم تحديد مفهوم السبب الاقتصادي ومعالجة الشروط الموضوعية والإجرائية للإنهاء الاقتصادي، والرقابة القضائية على هذه الشروط، والحلول القانونية للإنهاء الاقتصادي، وفي الخاتمة قدمنا بعد المقترحات التي من شأنها تطوير النظام القانوني للإنهاء الاقتصادي بما يسمح للحد من حالات وآثار هذا النوع من الإنهاء.

Le sujet de cette thèse est le licenciement pour motifs économiques, étude comparative, des droits du travail Egyptienne et Marocain , a été couvert au cours des éléments suivants, les dispositions de licenciement économique au niveau des normes internationales du travail, puis définir le concept du licenciement économique, et le traitement des conditions objectives et de forme du licenciement économique. ainsi le contrôle judiciaire sur ses conditions et les solutions juridiques du licenciement économique . à la fin de cette étude, nous avons présenté certaines recommandations, qui peuvent développer le système juridique du licenciement économique, et qui permettent de réduire les cas des licenciements économiques, et les effets négatifs de ce genre de licenciement.